

Distr.: General  
5 April 2017  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأنه، في ظل رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، سيعقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يوم الخميس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد أعدت الولايات المتحدة، من أجل المساعدة على توجيه المناقشة بشأن هذا الموضوع، المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكي هيلي

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

### ورقة مفاهيمية

### مناقشة مواضيعية: استعراض عمليات حفظ السلام

#### عرض عام

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أقوى أداة من الأدوات المتاحة لمجلس الأمن - وأكثرها بروزاً - لكي يضطلع بمسؤولياته في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ولطالما تصدى المجلس لكيفية زيادة فعالية حفظ السلام، مع ارتكاز المناقشات عادة حول ما يلزم من إصلاحات تشغيلية لتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدراتها وفعاليتها ومساءلتها وكفاءتها في تنفيذ ولايات حفظ السلام.

وفي هذه المناقشة، تقترح الولايات المتحدة الأمريكية أن يركز أعضاء المجلس بدلاً من ذلك على جوانب إصلاح عمليات حفظ السلام المتصلة بالأسس السياسية اللازمة لنجاح بعثات حفظ السلام، بما في ذلك ما إذا كان ثمة اتساق في المهام الصادرة بها تكليف والمفهوم الشامل للبعثة مع الحقائق السياسية على أرض الواقع. وإننا نشجع أعضاء المجلس على النظر فيما إذا كانت عمليات حفظ السلام الحالية لا تزال هي أنسب آليات لتلبية احتياجات من هم في الميدان وتحقيق أهداف المجلس السياسية، أم أنه يلزم الأخذ بتغييرات. أي، هل لا تزال البعثات الحالية "ملائمة للغرض المنشود"؟ ومع تزايد الطلب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لتقديم قدرات من هذا القبيل، يجب على المجلس أن ينظر بعناية فيما إذا كانت الظروف لا تزال قائمة لكي تكون هذه البعثات ناجحة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يحتاج إلى تغيير. ولكي تواجه الأمم المتحدة التحديات الأمنية المقبلة، فيجب أن تعمل اليوم على إتمام المهام المتعلقة ببعثاتها السابقة. وأعضاء المجلس الذين يأذنون بهذه البعثات مدينون للأفراد الذين يبعثون بهم في درب الضرر بضمآن عدم إهدار جُراتهم، وبألا تكون مهامهم مستحيلة.

#### مقدم الإحاطة

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش

#### أسئلة أساسية

بدلاً من أن ينصب التركيز في هذه المناقشة على مسائل تشغيلية من قبيل سلوك حفظة السلام وانضباطهم أو مشاكل التدريب والمعدات - مع أهميتها جميعها في حد ذاتها - يُشجّع أعضاء مجلس الأمن على استعراض البعثات وتحديد المجالات التي لم تعد ولاياتها

فيها مواكبة للحقائق السياسية واقتراح بدائل أو مسارات نحو إعادة الهيكلة لجعل البعثات أكثر اتساقا مع النواتج القابلة للتحقيق. وتشمل الأسئلة التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

- ما الذي ينبغي للمجلس أن يفعله في الحالات التي لا توجد فيها عملية سياسية تُدعم؟ وما هو الحل إذا كانت البعثات تضطلع بدور هام للحماية، ولكن دون أي تصور لإنهاء هذا الدور؟
- هل يمكن للمجلس أن يحسّن تحديد الهدف الأساسي لبعثة ما، والحفاظ على التركيز حتى تحقيقه، والإقرار بإنجاز المهام في حينه؟ وكيف يمكننا الاحتراس من توسّع مهام البعثات؟
- هل من المستصوب، أو حتى من الممكن، تشغيل بعثة ما من دون الموافقة الاستراتيجية للحكومة المضيفة؟ وما هي الالتزامات التي يُشترط على الحكومة المضيفة أن تقبل بها عندما يأذن المجلس ببعثة ما؟ وما هي الالتزامات التي ينبغي للمجلس أن يتوقعها من البلدان التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة للسلام عندما تساعد الأمم المتحدة الحكومة على بسط سلطتها في جميع أنحاء إقليمها، كما هو الحال في مالي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو الصومال؟
- ما هي المدة التي ينبغي للمجلس انتظارها قبل إعادة النظر في فائدة بعثة ما عندما تنهار العملية السياسية؟ وهل سيكون من المفيد إضفاء طابع مؤسسي على إدراج استراتيجيات خروج واضحة في ولاية كل بعثة؟ وما الذي ينبغي للمجلس أن يفعله لضمان أن تتوافر لأطراف النزاع التي تشارك في عمليات السلام حوافز أقوى للتوصل إلى اتفاق يتيح للأمم المتحدة سحب بعثتها؟
- ما هي البعثات المحددة التي بحاجة إلى هذا النوع من الاهتمام، وكيف ينبغي للمجلس معالجتها؟ وهل ثمة بدائل لعمليات حفظ السلام ينبغي لنا أن ندرسها في هذه الحالات؟

### معلومات أساسية

حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان هناك ٩٩ ٠٣٤ من الأفراد النظاميين - بمن فيهم ٤٠٨ ٨٥ من الأفراد العسكريين و ١٢ ٧٨٦ من أفراد الشرطة - يعملون في ١٦ عملية لحفظ السلام تشرف عليها إدارة عمليات حفظ السلام، بميزانية معتمدة مقدارها ٧,٨٧ بلايين دولار. ويمثل حفظ الأمم المتحدة للسلام جانبا حيويا من جوانب المنظمة. بيد أن عددا كبيرا من عمليات حفظ السلام لديها ولايات صيغت قبل سنوات مضت - وفي بعض الحالات قبل عقود خلت - ولم تعد تدعمها بيئة سياسية مؤاتية لتحقيق أهداف مجلس

الأمن. ومن الأهمية بمكان أن تسهم البعثات في تعزيز السلامة والأمن، ولكنها يمكن أيضا أن تبسط سلاما مُعانا وغير مستقر، حيث يمكن أن يصبح بسرعة حالة تبعية تثبط إيجاد حلول طويلة الأمد. وتصبح الأمم المتحدة محاصرة في هذه التزايدات المجددة وفي بعثات لحفظ السلام صممت في البداية لتوفير أمن مؤقت بغية إفساح المجال للحلول السياسية كي تترسخ بدلا من نشرها لسنوات دون ولايات واضحة أو دون خطط للخروج.

ومع أن الجوانب التشغيلية لحفظ السلام كثيرا ما تجتذب معظم الاهتمام، فقد اعترف مجلس الأمن أيضا بأهمية العملية السياسية الأساسية كأساس لعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى سبيل المثال، أقر المجلس، في بيانه الرئاسي بشأن حفظ السلام (S/PRST/2009/24)، ”بالحاجة إلى تقييم كامل أوجه الاستجابة، عند تناول أي حالة يمكن أن تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، وإلى عدم نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا باعتبارها مصاحبة للاستراتيجية السياسية وليس كبديل عنها“. وبطبيعة الحال، فإن الاستنتاج المحوري لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام هو أنه ”يجب أن تكون ولايات الحماية واقعية ومرتبطة بنهج سياسي أوسع نطاقا“. بيد أننا لم نتمسك دوما بهذا الالتزام لضمان أن تواصل بعثاتنا لحفظ السلام الاحتفاظ بأساس سياسي قوي.

### النتيجة

في حين أنه لا يُرتأى صدور مُنتج مُحدّد، فإننا نشجع المجلس على تطبيق الدروس والأساليب التي ستناقش في هذا الاجتماع على عملية استعراض الولايات التي نجريها عادة لضمان أن تظل الظروف مسوّغة لبقاء البعثات وضمان تصوّر أن تفضي العمليات السياسية إلى حلول واقعية وقابلة للتحقيق.